

■ عدنان حسين

رسالة عبد الرحمن الراشد

في عموده الصحفي المتميّز أعرب الصديق الأستاذ عبد لكى يحضروا إلى بغداد في أول قمة تنعقد فيها منذ ربع قرن وبعد سقوط نظام صدام و وبعد الربيع العربي .. الراشد يريد لبغداد أن تكتب تاريخاً ناجحاً لا أن تتحول إلى تاريخ للفشل.. هذه هي رسالته، فهل يفهمها المعنونة

adnan.h@almadapaper.net

الرحمن الراشد في (الشرق الأوسط) الخميس الماضي عن خشيته من ألاً يكون ما جهّزناه هنا في بغداد للقمة العربية من مظاهر الكرم والفخامة كافياً لانحاح القمة ولعقدها في الأساس، متمنياً في الختام أن تعقد القمة في عاصمتنا "إعلانا لبداية عهد جميل مشرق على العراق الجديد، وتأكيداً على الانتصار على الإرهاب، وإعادة للدور العربي للعراق كدولة محورية". بدوري أتمنى أن تكون "القيادة العراقية" التي خاطبها الراشد، وهو يعنى بالتحديد رئيس الوزراء نوري المالكي، قد قرأت المقالة المُختصرة.. قرأتها جيداً وتأملتها جيداً كذلك واستخلصت المعاني التي قصدها الراشِد. سيُخطئ السيد المالكي ومستشاروه ومساعدوه خطأ كبيرا للغاية إن تعاملوا مع المقالة الرشيقة باعتبار أن كاتبها هو مجرد "سعودي، سنّي"، وقد يضاعف الجهلة من هؤلاء جهلهم بالنظر اليه ك"وهابي"، وانه بالتالي ينطلق من قاعدة سياسية - طائفية. أزعم أننى أحد الذين يعرفون عبد الرحمن الراشد جيداً، فلقد عملت معه سنوات عدة، وأشهد انه كما أنا ليس قومياً ولا متديناً ولا طائفياً ولا سياسياً.. أعرف أن مناصب سياسية سعت إليه سعياً فرفضها غير مرة، مفضلاً الإخلاص لمهنته (الإعلام). أشهد أيضاً أن عبد الرحمن الراشد قدّم، وهو رئيس لتحرير مجلة "المجلة" ثم وهو رئيس تحرير "الشرق الأوسط"، خدمة لا تُقدّر بثمن لمعارضي صدام حسين ومثلها للنظام الجديد، ليس من منطلق سياسي وإنما مهني.. مهنيته جعلته يلتزم جانب الحقيقة، ولقد تعرّض، خصوصاً منذ إسقاط نظام صدام، لضغوط هائلة للتأثير على مهنيته فأبى، ملتزماً بأخلاقيات مهنته وقواعدها المهنية. عبد الرحمن الراشد يكتب ويقول ما يفكر به وما يعتقد وما يجتهد، من دون إملاء من أحد، فمن غير الممكن الإملاء عليه، وهو من جانبه لا يُملى على أحد ممن يعملون معه، وإنما يطرح رأيه واقتراحه بكل تهذيب وأناقة. الراشد عبر في عموده عن القلق من ألاً يحضر القادة العرب إلى بغدّاد فلا تنعقد القمة أو أن تنعقد وتفشل، وهو قلق حقيقى، نشاطره إياه، ينبع من محبة لعبد الرحمن الراشد للعراق ومن إيمان بان العراق قوة رئيسة في المنطقة، لها إمكانية لأن تكون قوة تقدمية قائدة يُعوّل عليها في تغيير حياة شعوب المنطقة نحو الأفضل. ولكن هذا، كما يدرك عبد الرحمن الراشد وغيره، لا يتحقق بالمواصفات الحالية لنظام الحكم الهجين في بغداد، وإنما بمواصفات النظام الديمقراطي.. غير المحاصصي، غير الطائفي. عبد الرحمن الراشد يريد من بغداد "أن تطمئن الجميع بالأفعال لا بالإنفاق المالى الضخم ولا بالأثاث الفخم

صدور كتاب برفع الحصانة عن نواب من العراقية والتحالف

كشف مصدر سياسي مطّلع، أمس عن وصول كتاب من مجلس القضاء الأعلى إلى مجلس النواب يطالب برفع الحصانة عن النائبين عن القائمة العراقية حيدر الملا وسليم الجبوري والنائب عن التحالف الوطني صباح الساعدي، بتهم

في حين نفى مجلس القضاء صدور أي كتاب منه يقضي برفع الحصانة عن أي نائب في مجلس النواب

-13-13

□ بغداد/ المدى

ترؤسه لجنة النزاهة البرلمانية

في الدورة السابقة". من جانبه

أكد المتحدث باسم القائمة

العراقية حيدر الملا، الأحد، بأن

رئاسية مجلس النواب أبلغته

بطلب مجلس القضاء الأعلى برفع

الحصانة عنه، مبينا أنه طلب من

البرلمان رفع الحصانة ليمثل أمام

لاتهامه وفقا للمادة الرابعة من وقال المتحدث باسم مجلس قانون مكافحة الإرهاب". القضاء الأعلى القاضى عبد وأضباف المصدر الذي طلب عدم السبتار البيرقدار في اتصال الكشف عن اسمه، أن "الكتاب هاتفي مع (المدي) أمسى "إن تضمن أيضنا المطالبة برفع مجلس القضاء ليس من الحصانة عن النائب عن التحالف صلاحياته رفع الحصانة عن أي الوطنى صباح الساعدي لاتهامه نائب"، وأضاف البيرقدار "هناك ١٦٠ محكمة في العراق، وإذا بقضايا فساد إداري ومالى خلال صىدر أى حكم من إحدى هذه المحاكم بحق نائب فان وضيفة مجلس القضياء هي مفاتحة رئاسة البرلمان لرفع الحصانة حتى تكون هناك إمكانية لمحاكمة النائب"، وكشف البيرقدار أن

هناك امرا صيدر من محكمة قضايا النشير والإعلام بحق النائب حيدر الملا وتم مفاتحة محلس القضياء بذلك والذي فاتح بدوره مجلس النواب، ويبقى أمر رفع الحصانة عنه من صلاحية مجلس النواب" وذكر البيرقدار ان هناك شكوى مقامة على الملا من احد القضاة، لأنه تهجم عليه في إحدى القنوات الفضائية وأقام عليه دعوى بصفته الشخصية". وكان المصدر السياسي قد

صرح لوكالة السومرية نيوز إن مجلس القضاء الأعلى أرسل، أمس الأحد، كتابا إلى مجلس النواب يطالب فيه برفع الحصانة عن المتحدث باسم القائمة العراقية حيدر الملا لتهجمه على القضاء فى العديد من المواقف"، مضيفا أن "القضاء طالب في كتابه أيضا برفع الحصانة عن النائب عن العراقية رئيس لجنة حقوق الإنسان البرلمانية سليم الجبوري

الجبوري التعليق. وقال حيدر الملا في إن "رئاسة مجلس النواب أبلغتنى بطلب مجلس القضباء الأعلى برفع الحصانة عنى"، مبيناً أنه قدم طلباً إلى مجلس النواب ب"ضرورة رفع الحصانة عنى بغية الذهاب إلى القضاء".

وأضاف الملا أن "ما أقوم به هو يستند إلى الدستور والقانون وأنا أتشرف بأي فعل قمت به وبخضوعي للقضاء"، معتبراً أن "قضية الحصانة لم تكن مانعاً من مثولى أمام القضاءً".

لقضاء، فيما رفض النائب سليم

من جانبه رفض النائب عن القائمة العراقية رئيس لجنة حقوق الإنسان في مجلس النواب سليم الجبوري التعليق على الموضوع، مؤكداً أنه لا يملك "إي معلومات بهذا الشأن. وكان المتحدث باسم

القائمة العراقية حيدر الملا هاجم القضاء العراقي في أكثر من موقف كان آخرها منتصف كانون الثاني الماضي، حين أكد أن القائمة تصر على ضرورة أن يحسم ملف نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي عبر بوابة القضاء ولكن ليس القضاء الذي يؤثر به نوري المالكي بشكل مباشر وسافر"، مبيناً أن "الهيئات القضائية في بغداد يهيمن عليها رئيس مجلس

وكان ائتلاف دولة القانون أكد مطلع كانون الثاني الماضي، أن القضاء العراقى أصدر مذكرة اعتقال بحق النائب عن القائمة العراقية رئيس لجنة حقوق الإنسسان في البرلمان سليم الجبوري منذ شمهر حزيران ٢٠١١ وفقا للمادة الرابعة من قانون مكافحة الإرهاب، لكنها

عراقي توجه إليه تهم تتعلق بـ "الإرهاب" منذ تشكيل أول دورة برلمانية عراقية في عام ٢٠٠٦ بعد إسقاط النظام السابق في ٢٠٠٣، وهو يترأس حاليا لجنة حقوق الإنسيان في مجلس النواب، وأعلن ائتلاف دولة القانون، في الـ ٢٠ من أيلول ٢٠١١، عن وصول مذكرة اعتقال قضائية بحق النائب المستقل صباح الساعدي بتهمة إهانة الحكومة والقذف والسب بحق رئيس الوزراء من دون تقديم أدلة، مشيراً إلى أن مجلس النواب سيتخذ الإجراءات القانونية بحق الساعدي ومنها رفع الحصانة البرلمانية عنه.

لم تنفذ حتى الأن، فيما أكد

سليم الجبوري انه بريء من

تلك الاتهامات، معتبرا اتهامه

ويعد الجبوري سابع نائب

بالإرهاب غير دقيق و باطل.



مجلس النواب .. (أرشيف)

بالكامل لمناقشة الموازية العامة".

وكانت اللجنة المالية في مجلس

النواب قد حمُّلت، في وقت سابق،

وزارة المالية مسؤولية تأخر إقرار

الموازنة العامة لـ ٢٠١٢، مبينةً أن

الأخطاء التي وقعت فيها وزارة

المالية في إعداد الموازنة العامة

لعام ۲۰۱۲ كانت سببا رئيسا في

تأخر وصولها إلى قبة مجلس

وأوضيح عبطان أن "من أسياب

إرجاء إقرار الموازنة هو إرسالها

المتأخر من قبل الحكومة إلى

البرلمان، في حين أن المتعارف

عليه في اغلب دول العالم ألا تتأخر

الحكومات بإرسال الموازنة عن

وبين ان "عدم إرسال الحسابات

الختامية للسنوات السابقة ومنها

حسابات ۲۰۱۱ التي بلغت ۹۰

ترليون دينار يجعل من الصعب

إقرار موازنة هذا العام من دون

التعرف على أوجه الصرف

وكشف خبراء اقتصاديون في

وقت سابق، عن خسارة البلاد

مبالغ طائلة تقدر بـ ٢٣٠ مليون

دولار عن كل يوم تأخير في إقرار

قانون الموازنة العامة ما يؤدي إلى

إرباك الاقتصاد والاستثمار، فضلا

عن التأثير السلبي على نفسية

يذكر أن التقرير السنوي لمنظمة

الشفافية الدولية لعام ٢٠١١،

ضم ثلاثة بلدان عربية بين

البلدان العشرة "الأكثر فساداً"

في العالم وهي الصومال والعراق

والسبودان، في حين اعتبر قطر

والإمارات وعمان الأقل فسادا بين

للموازنة السابقة".

المواطنين.

الشهر التاسع من كل سنة".

الداخلية تؤكد توليها أمن المحافظات في تموز المقبل بدلا من وزارة الدفاع

□ بغداد/ المدى

البهم؟ وهل يأخذون بها؟

أكدت وزارة الداخلية أن قو اتها ستتولى ملف امن المدن والمحافظات في تموز المقبل بعد انسحاب قــوات الجـيـشـ الى الحدود لكنها اشتكت من قلة التخصيصات المالية لجهاز الاستخبارات ما ينعكس سلباً على أدائها. وقال وكيل وزارة الداخلية لشؤون الأمن الاتحادى احمد على الخفاجي: الوزارة ستتسلم ملف امن المحافظات من

الجيش في تموز المقبل، ليتفرغ لواجباته في حفظ امن الحدود والدفاع عن البلاد"، مبينا أن "الملف الأمنى في الوقت الحاضر هو من مسؤولية وزارة الدفاع. "وأوضيح أن جهاز الاستخبارات له دور كبير ومهم في التنبؤ للعديد من الأعمال الإجرامية، ولكن هذا الجهاز يعاني مشكلة الدعم المادي لكونه قليل وان تخصيصاته المالية ليس كافية لإنجاح وتطوير هذا الجهاز الحساس". وذكر أن "عملية الاستقرار الأمني، ينبغي لها أن تكون مسؤولية مشتركة وتضامنية بين وزارتى الدفاع والداخلية". وأشار الى أن جهاز الكشف عن المتفجرات الذي يستخدم حاليا في نقاط التفتيش و السيطرات "فعال" وكشف العديد من الخروقات، لكنه استدرك ان المشكلة في آلية عقد الصفقة وليس في الجهاز، حيث اشارت النزاهة الى ان الصفقة لشراء هذا الجهاز يشوبها الشك". وبين الخفاجي ان مسألة هروب السجناء من السجون والمعتقلات تتعلق بضعف الأجهزة

□ بغداد/المدى

منذ دخول الموازنة الاتحادية إلى أروقة مجلس النواب قبل أكثر من شهر انهالت الطلبات والمقترحات والتى أدت الى حدوث والملاحظات من مختلف الكتل هذه الحالات. وفي سياق السياسية والوزارات ومنظمات ذى صلة صبرح عضو المجتمع المسدني فضملاعن كتلة الأحرار المنضوية شخصيات سياسية واقتصادية، في التحالف الوطني عدي اللجنة المالية البرلمانية استغربت عواد أن أسباب انتشار إدارة المناصب العليا حجم المقترحات وقدرتها بنحو بالوكالة في الحكومة هو ٣٠٠ طلب ومقترح، مشيرة إلى أن اغلب الطلبات هي للمزايدات عدم التوافق بين الكتل والدعايات السياسية، معربين عن السياسية وهى مخالفة أملهم في تنفيذ الممكن منها، عضو للقانون وقال عوادفي اللجنة المالية عن التحالف الوطني تصريح لوكالة كل العراق هيثم الجبوري قال "كثيرة هي أن "المناصب العليا لا الطلبات لكن اغلبها من المستحيل يجوز أن تدار وكالة تنفيذها، منوها إلى أن بعض لأهميتها في استقرار الدوضيع السياسي الملاحظات"، وأضياف الحبوري والأمنى في البلاد وإذا لم يتم إنهاء الخلاف أن ٣٠٠ طلب ومقترح وملاحظات بين الكتل السياسية ستبقى هذه المناصب قدمت إلى اللجنة من مختلف الكتل والسوزارات ومنظمات مجتمع تدار بهذا الشكل"، مشيرا إلى أن "الأمانة مدني وحتى شخصيات، وان العامة لمجلس الوزراء أصدرت بيانا ينص

بنظر الاعتبار. وطالب الجبوري الكتل التي تطالب بزيادة المخصصات من أي باب من الأبواب عليها أن يحدد من

اغلبها غير منطقي ولا يمكن أخذها

أين نحصل على تخصيص من هذه وأشيار إلى أن الكتل السياسية جعلت الموازنة منبرا للدعاية السياسية والمزايدات، موضحا أن أي طلب أو ملاحظة من ضمن المعقول سيطبق، وأردف الجبورى هناك طلبات قد تخضع إلى توافقات سياسية أكثر من المهنية وبالتالى سيؤثر على وقت إقرار الموازنة، مؤكدا أن اللجنة المالية تحتاج إلى ٣ أسابيع على الأقل

تسلمتها اللجنة من رؤساء الكتل، وكان قد أوضيح أن رئيس كتلة التحالف الكردستاني فؤاد معصوم قد بعث بورقة لطلبات تحالفه متضمنة قضية البيشمركة وزيادة تخصيصات الأقاليم بالاضافة إلى دعم المادة ١٤٠، ونحن في التحالف الوطنى وفي ائتلاف دولة القانون أيضا لدينا ملاحظات قد تزعج الأطراف الأخرى.

إلى ذلك أكد النائب عن القائمة العراقية طلال الزويعي، السبت، أن رئيس مجلس النواب طالب اللجنة المالية بحسم مشروع الموازنة العامة للعام ٢٠١٢ خلال

وقال الزوبعي للمدى، إن "رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي طالب اللجنة المالية بحسم مشروع الموازنة خلال هذا الاسبوع

وأردف أن الطلبات المقدمة على الاسبوع المقبل للتصويت عليها". شكل توصيات ستهمل عدا التي ونقل الزوبعي عن النجيفي قوله

اقرار الموازنة يتحول الى مزايدات سياسية

واللجان. وأكدت اللجنة المالية، الخميس

هذا الأسبوع.

وتقديمها الى مجلس النواب خلال إن تأخر التصويت على مشروع العديد من العقبات والمشاكل الموازنة العامة سبب إرباكا في الوضع الاقتصادي وتأزيم الوضع السياسي، وان إطلاقها يسهم في

> ورغم مواصلة مجلس النواب مناقشاته لمشروع موازنة ٢٠١٢ وقراءته القانون قراءتين، بيد أن صعوبات عديدة تواجه تمريرها، بعد أن كثرت مطالب الكتل

حل بعض المشاكل".

الماضي، قرب تقديم تقرير نهائي يتضمن إجراءات اللجنة بشأن بعض المطالب والرؤى والمقترحات الواردة في مداخلات النواب، مشيرة إلى الاهتمام بمقترح تخصيص حصنة من واردات النفط للفقراء وتطمح مستقبلا

بالسعى لتأسيس صندوق يمنح

حصة مالية من واردات النفط لكل بتخصيص جلسة يوم غد الاثنين

الروتينية تعيق إجراء تغيير في أبواب صرف الموازنة، كما أكدت السعى لمنح مدلغ مالى مقطوع لكل المتقاعدين عدر إحراء مناقلة في بعض أبواب الصرف أو اختزال النفقات التشغيلية. وكانت اللجنة الاقتصادية في

مجلس النواب قد أعلنت، عن أن مجلس النواب قرر تخصيص حلسته ليوم غد بالكامل لمناقشة الموازنة العامة، مبينة أن عدم إرسال الحسابات الختامية للسنوات السابقة ومنها ٢٠١١ من قبل الحكومة كانت من الأسباب الرئيسة في تأخر إقرار الموازنة.

وقال عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار النيابية عبد الحسبن عبطان إن "رئيس مجلس النواب استجاب لطلب اللجنة الاقتصادية



اللجنة المالية البرلمانية..(ارشيف)

المدى للإعلام والثقافة والفنون

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة

الأمنية المسؤولة عن حماية هذه المراكز

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير

فخري كريم

على عدم إبقاء المناصب العليا وكالة بعد

مضى ٦ أشهر من تسلمها وهذا يعد تناقضا

لان الأمانة العامة لمجلس الوزراء نفسها

تدار وكالة منذ ٦ سنوات" على حد قوله.

أضاف إن "هناك مخالفة لبنود القوانين

التي تنص على عدم إعطاء رواتب للمدراء

بعد مضى ٦ أشهر من تسلمهم المنصب وكالة

"داعيا" الكتل السياسية لإنهاء خلافاتها من

اجل إنهاء هذا الأمر الذي وصفه بالمخالف

للقانون من اجل السيطرة على الوضع

السياسي والأمني في البلاد على حد

سواء". ويشار إلى أن الوزارات الأمنية ما

تزال شاغرة وتدار بالوكالة رغم مرور نحو

عام على تشكيل الحكومة الحالية بسبب

الخلاف بين القائمة العراقية وائتلاف

دولة القانون حول أسماء المرشحين لتلك

المدير العام غادة العاملي

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ هاتف: ۲۱۷۸۸۰۹ . ۷۱۷۷۹۸۰

عدنان حسين _ كردستان. أربيل. شارع برايتي فاكس: ٢٣٢٢٢٨٩ دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:۸۲۷۲ أو ۷۳٦٦

هاتف: ۲۳۲۲۷۰ – ۲۳۲۲۲۲

نائب رئيس التحرير

علي حسين

بيروت. الحمرا.شارع ليون دمشق/ بيروت/ القاهرة/ بناية منصور. الطابق الاول تلىفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

سكرتير التحرير الفني

خالد خضير التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/

AL - MADA General Political Daily

الدول العربية.

Issued by : Al – Mada **Establishment for Mass** Media, culture & Art